

بيان صحفي لوكالة فيتش Fitch Ratings
بشأن تقرير التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت
(٢٠ يونيو ٢٠١٥)
(ترجمة موجزة)

أكدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٥ تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام ٢٠١٥ عند المرتبة "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان الصحفي.

المحور الأول - محركات التصنيف الرئيسية:

أشارت الوكالة إلى أن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت يعكس أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي، والتي يُقابلها اقتصاد يعتمد على النفط بشكل كبير، وعلى درجة من المخاطر الجيوسياسية، وضعف مؤشرات الحوكمة وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وأشارت الوكالة إلى أن الأصول السيادية الخارجية الصافية (Sovereign Net Foreign Assets-SNFA) وصلت إلى نحو ٢٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٤، مدعومة بنحو ١٨٤% في أصول خارجية تُديرها الهيئة العامة للاستثمار عبر صندوقين سياديين. وأشارت إلى أن الغرض من صندوق الاحتياطي العام (The General Reserve Fund -GRF) هو تغطية الإنفاق الحكومي، وتُقدّر قيمة موجوداته بنحو ٥٦% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤، في حين تُقدّر قيمة موجودات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (Reserve Fund for Future Generations-RFFG) بنحو ١٩٦% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤. وفي هذا الصدد، أشار البيان الصحفي إلى أنه وبموجب القانون يحوّل ١٠% كحد أدنى من الإيرادات العامة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، إلّا أنه في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية تم تحويل ٢٥% من الإيرادات العامة. وأشارت الوكالة إلى أن إجمالي الدين الحكومي بلغ نحو ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية ٢٠١٥/١٤.

وأشارت الوكالة في بيانها الصحفي أن دولة الكويت تتمتع بمرونة مقابل انخفاض أسعار النفط نظرًا لانخفاض تكلفة إنتاج برميل النفط والحجم الكبير من الإيرادات النفطية مقارنةً بالإنفاق العام الحكومي. وتتوقع أن يصل سعر برميل النفط التصديري الذي يوازن الميزانية نحو ٥٧ دولارًا للبرميل، في حين يقل هذا السعر عن توقعاتها لسعر برميل النفط التصديري لدولة الكويت والبالغ نحو ٦٤ دولارًا للبرميل في السنة المالية ٢٠١٦/١٥.

وتتوقع وكالة فيتش أن يؤدي انخفاض الإيرادات النفطية إلى جانب استمرار نمو الإنفاق العام إلى الانخفاض في الفائض المالي للموازنة العامة (بما فيه عوائد الاستثمارات) ليصل إلى نحو ١٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦/١٥ بعد أن وصل إلى نحو ٢٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية السابقة. وأشار البيان الصحفي إلى أن السلطات الكويتية تنوي الحد من نمو الإنفاق الجاري في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، في حين تبقى خطط الإنفاق الرأسمالي للدولة بدون تغيير. وتتوقع الوكالة أن يصل الفائض المالي للموازنة العامة إلى نحو ١٦,٧% في السنة المالية ٢٠١٧/١٦، كما تتوقع أن يصل الفائض المالي في الحساب الجاري إلى نحو ١٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ ثم تعافيه ليصل إلى نسبة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦.

وتتوقع الوكالة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنحو ١,٨% و ٢% في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على الترتيب مقارنةً بنحو ٠,٩% في عام ٢٠١٤، مدفوعًا بقوة الاستهلاك الخاص والعام، والإنفاق العام الرأسمالي، والمعدلات المستقرة للإنتاج النفطي. ويُشير البيان الصحفي إلى أن مسار تراجع أسعار النفط كان له أثر محدود على مؤشرات الثقة المتاحة، في حين أن تحسّن العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة ينبغي أن يدعم تنفيذ المشاريع الرأسمالية الحكومية.

وأشارت الوكالة إلى أن هناك تقدم مختلط في الإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في دولة الكويت، وقد انعكس ذلك بمحاولة الحكومة لرفع الدعم عن مادتي الديزل والكيروسين جزئيًا في فبراير ولاقى ذلك معارضة واسعة. ومع ذلك، فقد تم إصدار القوانين الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويُعتبر ذلك خطوة نحو سد الفجوة بين دولة الكويت وأقرانها الإقليميين في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الحوكمة.

وأشار البيان الصحفي إلى أن القطاع النفطي الكويتي يُمثّل نحو ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٨٠% من الإيرادات الحكومية، كما أن العقود الحكومية تدعم كثيرًا القطاع الخاص. وتُشير الوكالة بأن دولة الكويت تحتل مرتبة أفضل من نحو ٥٠% من جميع الدول في مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، في حين جاء متوسط الدول ذات التصنيف "AA" أفضل من نحو ٧٠% من جميع الدول من حيث مؤشرات الحوكمة، وأفضل من نحو ٩٠% من الدول في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

المحور الثاني - حساسية التصنيف:

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبيًا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:
 - الانخفاض المستمر في أسعار النفط يُضعف المصدّات المالية والخارجية.
 - أمتداد صدمة جيوسياسية إقليمية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.
 - التطورات السياسية المحلية السلبية ينبغي أن تكون أكثر حدّةً من احتجاجات عام ٢٠١٢ حتى يكون لها تأثيرات سلبية على التصنيف.
- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابًا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:
 - التحسّن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

المحور الثالث - الافتراضات الرئيسية

- تتوقع وكالة فيتش أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى نحو ٦٥ و ٧٥ دولارًا للبرميل في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على الترتيب. وتتوقع محافظة دولة الكويت على معدلات مستقرة للإنتاج النفطي، وذلك تماشيًا مع أقرانها الإقليميين.
- وتفترض الوكالة أن الصراعات الجيوسياسية الإقليمية لن تؤثر على دولة الكويت أو قدرتها على التجارة المباشرة.

- وتفترض الوكالة بأن مجلس الأمة الحالي سيُحافظ على علاقات بِنَاءة على نطاق واسع مع الحكومة، وأن عملية انتقال الحكم ستكون على نحو سلس (Smooth)، وأن المشهد السياسي المحلي سيكون مستقرًا.

٢٠ يونيو ٢٠١٥